

الدخل والإنفاق

الفصل الثالث

سنتعرف في هذا الفصل على:
العلاقة بين الدخل والاستهلاك، وبين الدخل والادخار
الإنفاق الاستهلاكي
الإنفاق الاستثماري
الإنفاق الحكومي
صافي الصادرات



الدخل والإنفاق

الناتج المحلي الإجمالي (الكمية المنتجة) = الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)

يتحقق المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي GDP عندما

سوف نركز على التحليل الكينزي لتحديد المستوى التوازني للدخل، حيث يعرف هذا المستوى التوازني بتوازن النموذج الكينزي المبسط

يعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل مثل الأسعار والدخل وأذواق المستهلكين وأسعار الفائدة وأسعار الصرف والسياسة المالية للحكومة والوضع الاقتصادي في الدول الأخرى.

الإنفاق الاستهلاكي

- العلاقة بين الدخل والانفاق الاستهلاكي
- دالة الاستهلاك
- منحنى الاستهلاك
- العوامل المؤثرة على منحنى الاستهلاك

تلجأ الحكومات الى استخدام الضريبة (احدى أدوات السياسة المالية) للتأثير على الإنفاق الاستهلاكي.

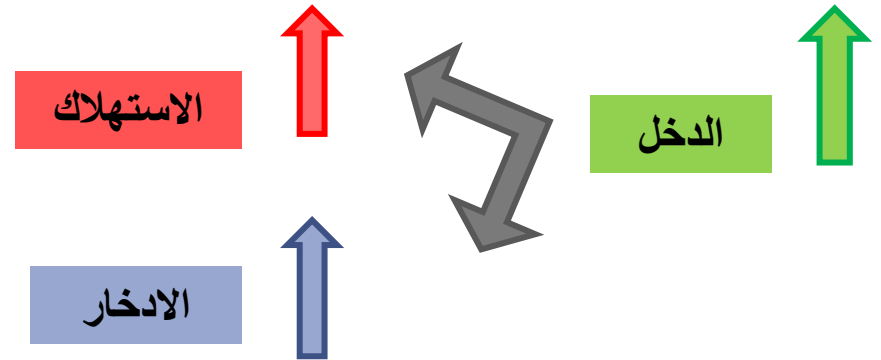
□ في حالة الركود الاقتصادي ← معدل الضرائب ↓

□ في حالة الانتعاش والازدهار ← معدل الضرائب ↑

□ هناك علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل، يزداد الاستهلاك بزيادة الدخل ويقل عندما يقل الدخل.

الإنفاق الاستهلاكي

- ينقسم الدخل المتاح بين الاستهلاك والادخار.
- توجد علاقة مباشرة بين الدخل والاستهلاك من جهة وبين الدخل والادخار من جهة أخرى.
- العلاقة المباشرة تعني إذا زاد الدخل بمقدار معين فإنها تتوزع على كل من **الاستهلاك** (بمقدار أقل من مقدار الزيادة في الدخل) كما يذهب المتبقي من الزيادة في الدخل إلى **الادخار**.



مقدار الزيادة في الدخل = مقدار الزيادة في الاستهلاك + مقدار الزيادة في الادخار

الإنفاق الاستهلاكي

دالة الاستهلاك

- توضح الدالة العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.
- تتكون دالة الاستهلاك من جزئيين: الجزء الأول هو الاستهلاك التلقائي (المستقل)، والجزء الثاني الذي يعتمد على الدخل المتاح.

دالة الاستهلاك رياضيا:

$$C = a + b (Y_d)$$

C الاستهلاك

Y_d الدخل المتاح

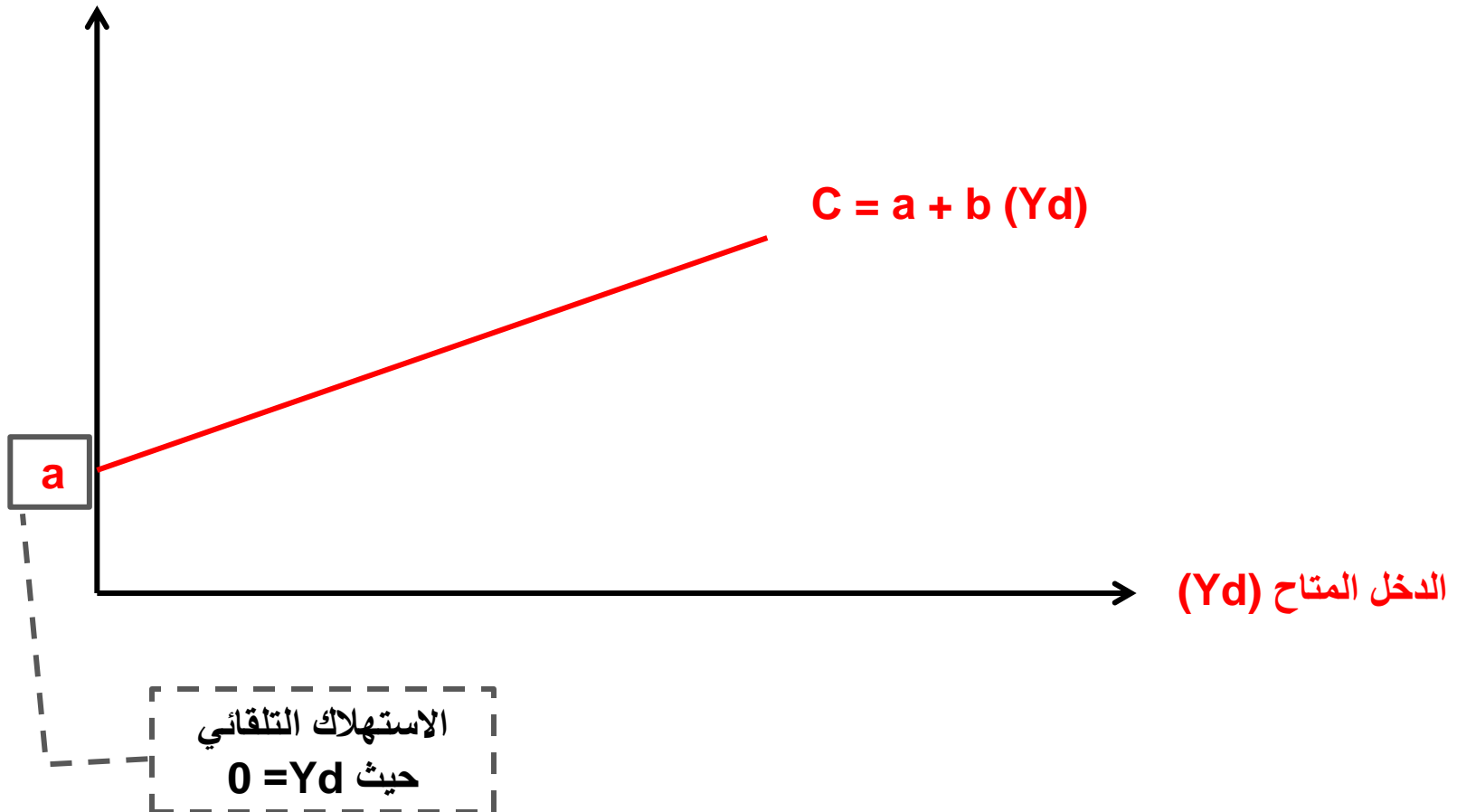
a الاستهلاك التلقائي (الاستهلاك عندما يكون الدخل يساوي الصفر)

b الميل الحدي للاستهلاك (هو مقدار التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار وحدة واحدة).

منحنى الاستهلاك

- نفترض وجود علاقة خطية بين الدخل والاستهلاك.
- اذن يُعبر عنها بخط مستقيم له ميل ثابت.
- الدخل المتاح له تأثير على الاستهلاك.

الاستهلاك (c)



الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity to Consume

■ يوضح الميل الحدي للاستهلاك مقدار التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار وحدة واحدة.

■ حساب الميل الحدي للاستهلاك

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} = b$$

حيث

ΔC = مقدار التغير في الإنفاق الاستهلاكي

ΔYd = مقدار التغير في الدخل المتاح

■ بيانياً يمثل انحدار منحنى الاستهلاك.

الميل الحدي للاستهلاك

مثال:

لدينا البيانات الافتراضية التالية عن الدخل المتاح والاستهلاك لعدة سنوات، فمن خلال هذا الجدول اوجد الميل الحدي للاستهلاك؟

السنة	الدخل المتاح (Yd)	الاستهلاك (C)	الميل الحدي للاستهلاك (b)
2001	3200	2700	-
2002	3600	3000	0.75
2003	4000	3300	0.75
2004	4400	3600	0.75

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} = \frac{3000 - 2700}{3600 - 3200} = \frac{300}{400} = 0.75$$

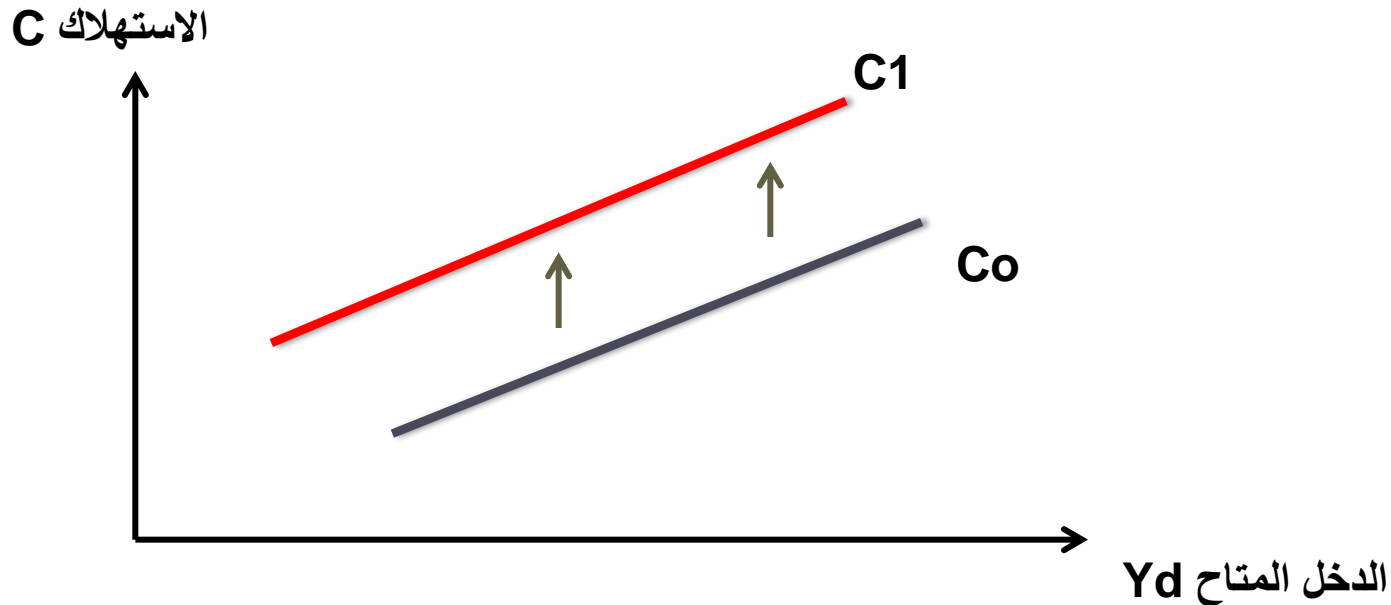
العوامل المؤثرة على منحنى الاستهلاك

- يوضح منحنى الاستهلاك العلاقة الطردية بين الاستهلاك والدخل المتاح
- يؤدي التغير في **الدخل المتاح (Y_d)** إلى التحرك من نقطة إلى نقطة على **نفس المنحنى**.
- هناك **عوامل أخرى** غير الدخل المتاح تؤثر على الاستهلاك وتؤدي إلى **تحرك المنحنى للأعلى أو الأسفل** على حسب طبيعة العامل المؤثر أهمها :
 - أ- **ثروة المستهلك**
 - ب- **المستوى العام للأسعار**
 - ج- **معدل سعر الفائدة الحقيقي**

أ- ثروة المستهلك

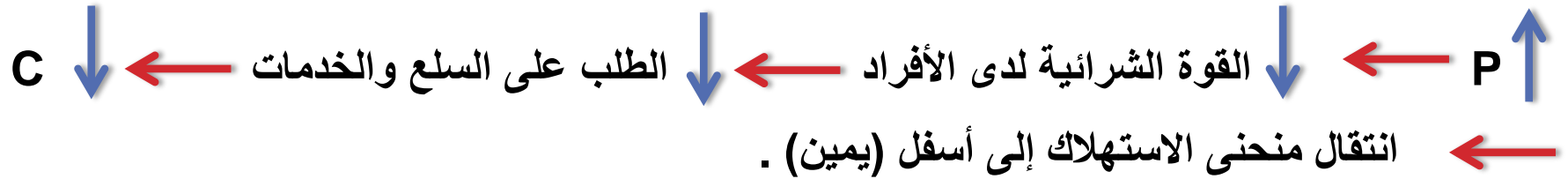
- يقصد بالثروة هي تلك الموارد المالية التي يحصل عليها المستهلك خلاف الدخل ، مثل : الأسهم والسندات أو الورث .
- الثروة تعتبر مصدر للقوة الشرائية .

↑ الثروة ← الاستهلاك ← انتقال منحنى الاستهلاك إلى أعلى (يسار)



ب- المستوى العام للأسعار

- كثير من الأفراد والمستهلكين يحتفظون بثروتهم في شكل أصول سائلة. كما تمتلك الحكومة أرصدة نقدية وودائع بنكية.
- عند ارتفاع المستوى العام للأسعار **تنخفض** القيمة الحقيقية للأصول السائلة والودائع وبالتالي **انخفاض** القوة الشرائية.



سؤال:

ما أثر انخفاض الأسعار على منحنى الاستهلاك؟



ج- معدل سعر الفائدة الحقيقي

اعتقد الكثيرون أن \uparrow معدلات أسعار الفائدة \leftarrow $s \uparrow$ و $c \downarrow$ ، إلا أن الدراسات أثبتت أن هذا الاعتقاد خاطئ حيث أثبتت الدراسات أنه لا علاقة بين سعر الفائدة والاستهلاك \leftarrow تغير سعر الفائدة لا يؤدي إلى انتقال منحنى الاستهلاك .

العلاقة بين الاستهلاك والادخار

الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل المتاح بعد خصم الاستهلاك .

مثال

الادخار S	الاستهلاك C	الدخل المتاح Yd
5-	375	370
0	390	390
5	+	+
10	420	430



علاقة طردية

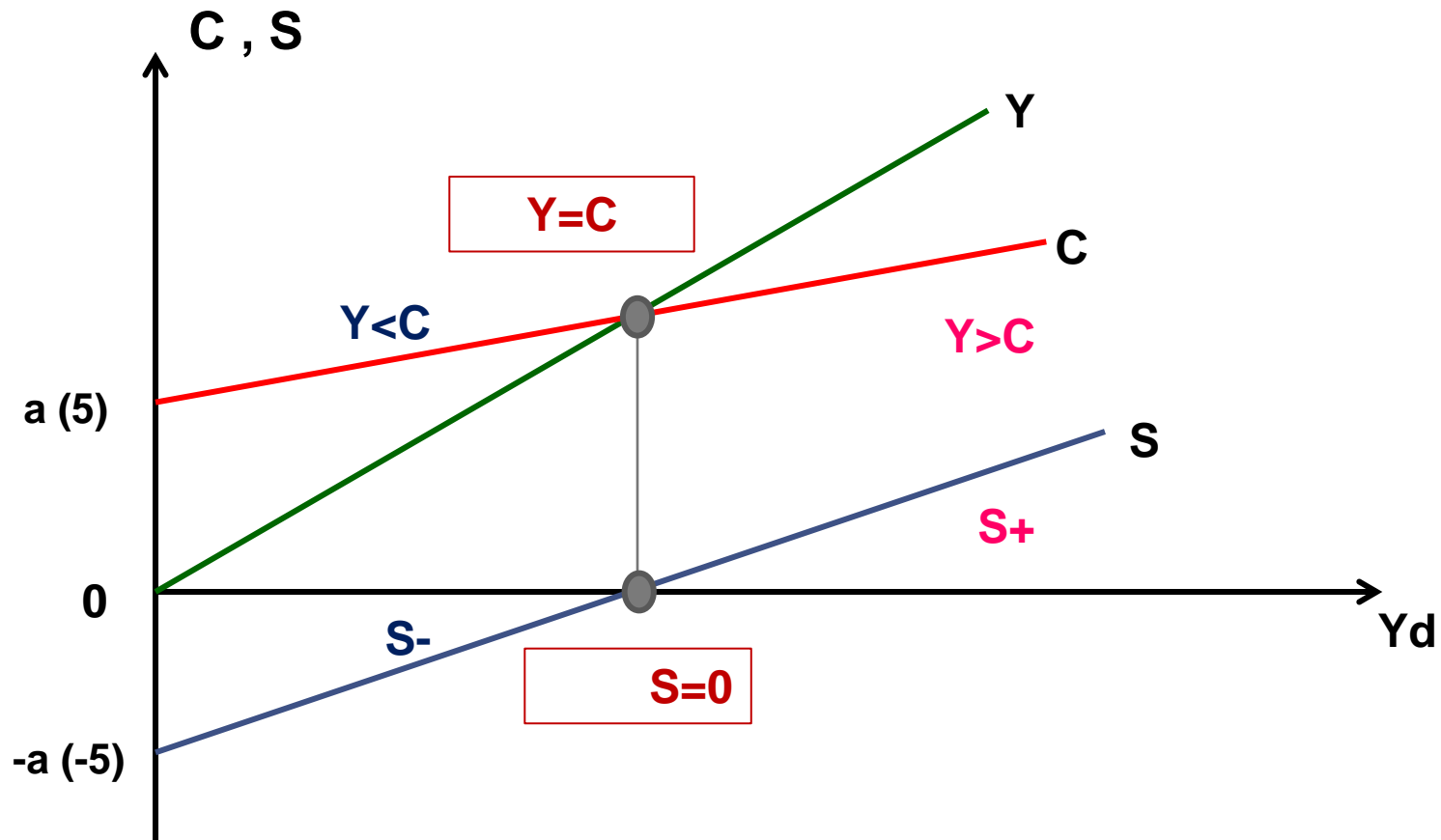
العلاقة بين الاستهلاك والادخار

$Y_d < C$ ← الزيادة في الاستهلاك تسمى استهلاك ذاتي (تلقائي) أي أنه استهلاك لا يعتمد على الدخل ويعرف بأنه الاستهلاك عندما يكون الدخل مساويا للصفر وهو استهلاك لازم للبقاء على قيد الحياة ويحصل عليه الفرد من خلال الاعانات أو الاقتراض وعندها يسمى بالادخار السالب.

$Y_d = C$ ← الفرد وجه جميع دخله للاستهلاك ولم يدخر أي مبلغ وهنا سيكون $S = 0$ ، ويسمى هذا المستوى من الدخل (نقطة التعادل) .

$C < Y_d$ ← سيكون هناك S موجب .

منحنيات الاستهلاك والادخار



اشتقاق دالة الادخار

$$Y_d = C + S$$

الادخار ما هو إلا الفرق بين الدخل والاستهلاك :

$$S = Y_d - C$$

وحيث أن دالة الاستهلاك هي :

$$C = a + b (Y_d)$$

بالتعويض بقيمة C في معادلة S :

$$S = Y_d - (a + b Y_d)$$

$$S = Y_d - a - b Y_d$$

$$S = Y_d - b Y_d - a$$

وبإعادة الترتيب تصبح معادلة الادخار كالتالي

$$S = -a + (1-b) Y_d$$

دالة الادخار

$$S = -a + (1-b) Y_d$$

حيث

(a-) حد الادخار السالب عندما يكون الدخل يساوي صفر. وهي تساوي القيمة المطلقة لمستوى الاستهلاك التلقائي (a) عندما الدخل = صفر

$$a = |a-|$$

(1-b) الميل الحدي للاادخار. هو عبارة عن الواحد الصحيح مخصوماً منه قيمة الميل الحدي للاستهلاك

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للاادخار = 1

$$1 = MPS + MPC$$

الآن

الميل الحدي للاادخار والاستهلاك

الميل الحدي للاادخار (MPS)

- هو نسبة ما تم ادخاره من الدخل الإضافي
- التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Yd} = 1 - b$$

الميل الحدي للاستهلاك (MPC)

- هو نسبة ما تم استهلاكه من الدخل الإضافي
- التغير في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} = b$$

عند أي مستوى من مستويات الدخل فإن:

$$MPC + MPS = 1$$

الميل المتوسط للاستهلاك والادخار

الميل المتوسط للادخار (APS)

نسبة ما تم ادخاره من الدخل المتاح

$$APS = S / Y_d$$

الميل المتوسط للاستهلاك (APC)

نسبة ما تم استهلاكه من الدخل المتاح

$$APC = C / Y_d$$

أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح.

$$APC + APS = 1$$

$$C / Y_d + S / Y_d$$

$$= C + S / Y_d$$

$$= Y_d / Y_d$$

$$= 1$$

حيث أن:

$$APC = C / Y_d$$

$$APS = S / Y_d$$

الميل المتوسط للاستهلاك والادخار

- يمكن أن يكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الواحد عندما يكون الاستهلاك أكبر من الدخل. والميل المتوسط للادخار قيمته سالبة.
- دائماً الميل الحدي للاستهلاك تتراوح قيمته بين الصفر والواحد.

$$0 < MPC < 1$$

- دائماً الميل الحدي للادخار تتراوح قيمته بين الصفر والواحد.

$$0 < MPS < 1$$

MPS	MPC	APS	APC	الادخار S	الاستهلاك C	الدخل المتاح Yd
--	--	-0.01	1.01	5-	375	370
0.25	0.75	0	1	0	390	390
0.25	0.75	0.01	0.99	5	405	410
0.25	0.75	0.02	0.98	10	420	430

عندما يرتفع الدخل من 390 الى 410 ريال فإن:

$MPC = \Delta C / \Delta Y_d = 405 - 390 / 410 - 390 = 0.75$ الميل الحدي للاستهلاك

عندما يزداد الدخل بمقدار ريال واحد فإن الاستهلاك سيزداد بمقدار 75 هللة.

$APC = C / Y_d = 405 / 410 = 0.99$ الميل المتوسط للاستهلاك

أي أن متوسط ما يتم إنفاقه من كل ريال عند هذا المستوى من الدخل هو 99 هللة.

MPS= $\Delta S/\Delta y_d = 5-0/410-390 = 0.25$ الميل الحدي للادخار

عندما يزداد الدخل بمقدار ريال واحد سيزداد الادخار بمقدار 25 هللة.

APS= $S/Y_d = 5/410 = 0.01$ الميل المتوسط للادخار

إذا أعطيتي البيانات التالية:

C	Yd
210	200
300	300
390	400

أوجدني قيمة (a) وقيمة (b) من معادلة الاستهلاك:

$$300 = a + b Yd$$



الانفاق الاستثماري (I)

الانفاق الاستثمار:

هو الإضافات التي تحدث على الأصول الإنتاجية (الأصول الرأسمالية) كسواء الآلات ووسائل النقل للمشروعات الإنتاجية، إضافة إلى التغيرات التي تحدث في المخزون السلعي (مواد أولية أو سلع وسيطة أو سلع نهائية) خلال فترة زمنية معينة.

يمكن تقسيم الانفاق الاستثماري إلى جزأين رئيسيين هما:

• التكوين الرأسمالي الثابت:

يشمل الآلات والمعدات والمباني والإنشاءات المستخدمة في العملية الإنتاجية.

• التغيير في المخزون:

يشمل قطع غيار الآلات والمعدات التي لا بد من شرائها وتخزينها لحين الحاجة، وبالتالي أي إضافة لهذا المخزون يعتبر استثمار.



الانفاق الاستثماري (I)

إهلاك (استهلاك) رأس المال

- الأصول الرأسمالية مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل والمباني لها عمر محدد تصبح بعده غير صالحة للاستخدام، وبالتالي يجب احلال أصول جديدة محل القديمة التي أصبحت غير صالحة للاستعمال، أو إجراء إصلاحات وترميمات على القائم منها.
- جزء من اجمالي الاستثمار.

صافي الاستثمار

هي الإضافات الجديدة على رأس المال الموجود أصلاً.

صافي الاستثمار = اجمالي الاستثمار - اهلاك رأس المال

كلما كان صافي الاستثمار أكبر من استهلاك رأس المال، فهذا يعني أن الاقتصاد يضيف الى رصيد رأس المال القائم.

$$\begin{aligned} \text{اجمالي الاستثمار} &= \text{تكوين رأس المال الثابت} + \text{التغير في المخزون} \\ &= \text{صافي الاستثمار} + \text{اهلاك رأس المال} \end{aligned}$$

- عدم الاستقرار.
 - كثرة التقلبات.
- (تجعل من التنبؤ بحجمه لفترات مستقبلية طويلة صعب، بسبب طبيعة العوامل المتعددة التي تؤثر في قرار الاستثمار).

يتسم الإنفاق الاستثماري

مثال

يرغب أحد المستثمرين بشراء آلة ما، فإنه يقارن بين تكلفة تمويل شراء هذه الآلة (تمويل ذاتي أو اقتراض) وبين العائد من استخدامها في عملية الإنتاج. إذا كان العائد من استخدام الآلة < تكلفة تمويلها ← المستثمر يشتريها. والعكس صحيح

يستدل على تكلفة شراء الآلة عن طريق:

- سعر الفائدة السائد في السوق حيث يمثل هذا السعر تكلفة الاقتراض من البنك.
- تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للتمويل الذاتي.

عائد استخدام الآلة هو الإيرادات المستقبلية المتوقع الحصول عليها مقابل إنتاج الآلة للسلع خلال فترة عمل الآلة في ضوء الظروف الحالية والمتوقعة لتلك التكاليف.

الإيرادات المستقبلية الصافية المتوقعة يتم الحصول عليها من خصم كافة التكاليف السنوية المتعلقة بالإنتاج (كتكاليف المواد الخام والمواد الوسيطة والوقود وتكلفة العمالة والإيجار). ويستخرج منها سعر الخصم الذي تخصم به هذه العائدات المتوقعة بما يجعل القيمة الحالية لهذه العائدات تعادل ثمن شراء الآلة حالياً.

صافي الإيرادات المستقبلية = إجمالي الإيرادات - تكاليف الإنتاج السنوية

ماهي الكفاية الحدية لرأس المال (أو معدل العائد الداخلي)؟

سعر الخصم الذي يساوي بين ثمن شراء الآلة وبين القيمة الحالية للتدفقات (العائدات السنوية).

قرار الاستثمار

يعتمد قرار الاستثمار على مقارنة معدل العائد المتوقع (من المشروع) مع سعر الفائدة السائد في السوق، ولعمل هذه المقارنة نستخدم المعادلة التالية:

$$P_f = P_0 (1+r)^n$$

Pf القيمة المستقبلية

P₀ القيمة الحالية

r سعر الفائدة

n عدد السنوات

قرار الاستثمار

مثال:

افتراض أن شخص أودع مبلغ قدره 100 ريال في أحد البنوك بسعر فائدة 10% لمدة 3 سنوات، فما المبلغ الذي يحصل عليه في نهاية الثلاث سنوات؟

المبلغ نهاية السنة الأولى	المبلغ نهاية السنة الثانية	المبلغ نهاية السنة الثالثة
$P_1 = P_0 (1+r)$ $= 100(1+0.10)$ $= 110$	$P_2 = P_1 (1+r)$ $= 110(1+0.10)$ $= 121$	$P_3 = P_2 (1+r)$ $= 121(1+0.10)$ $= 133.1$

اذن من المتوقع أن يحصل هذا الشخص على 133.1 ريالاً بعد ثلاث سنوات من الآن إذا أودع مبلغ 100 ريال بفائدة 10% سنوياً.
ويمكن اختصار الخطوات في خطوة واحدة باستخدام العادلة كما يلي:

$$\begin{aligned} P_f &= P_o (1 + r)^n \\ &= 100 (1+0.10)^3 \\ &= 133.1 \end{aligned}$$

قرار الاستثمار

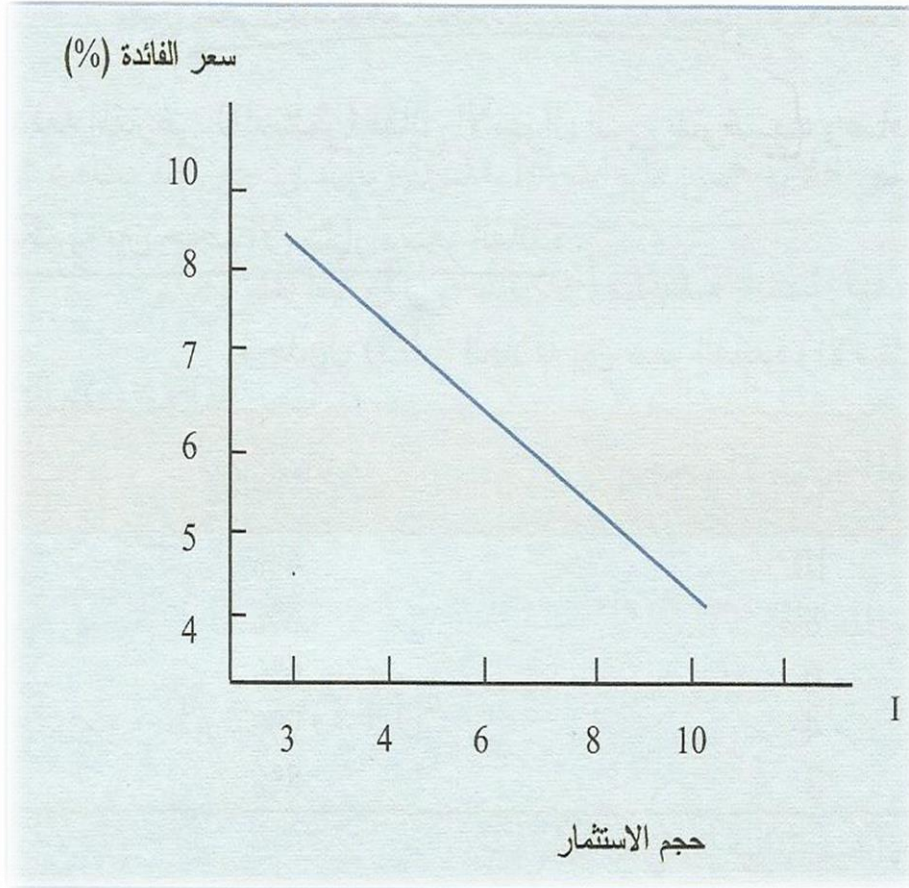
يمكن أن يكون السؤال

ما مقدار المبلغ الذي لو أودعته الآن تحصل على 133.1 ريالاً بعد ثلاث سنوات بفائدة 10%.

لدينا القيمة المستقبلية
وسعر الفائدة وعدد
السنوات، ونريد أن
نحصل على القيمة
الحالية

$$P_o = \frac{P_f}{(1+r)^n}$$
$$P_o = \frac{133.1}{(1+0.10)^3} = \frac{133.1}{1.331} = 100$$

منحنى الاستثمار



- يعتبر **سعر الفائدة** هو المحدد الرئيس للاستثمار، وهو المبلغ الذي يدفعه المقترض (المستثمر) مقابل الأموال التي يقرضها.

- العلاقة **عكسية** بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة. فكلما **انخفض** سعر الفائدة **زاد** حجم الطلب على الاستثمار والعكس صحيح. وتتمثل في المعادلة

$$I = I_0 - \beta(i)$$

- ينحدر منحنى الطلب على الاستثمار من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين.

العلاقة بين الدخل والاستثمار

- هناك عوامل أخرى تؤثر على الطلب الاستثماري مثل (مستوى الدخل، والتوقعات، والنمو السكاني).
- تغير العوامل الأخرى المؤثرة على الاستثمار غير سعر الفائدة **وبالتالي** ← منحني الاستثمار يتحرك الى أعلى أو الى أسفل حسب طبيعة العامل المؤثر.
- تغير سعر الفائدة **يؤدي الى** ← التحرك من نقطة الى أخرى على نفس منحني الاستثمار الأصلي.
- يمكن توضيح علاقة الدخل بالاستثمار رياضياً (وهي لا تمثل منحني الاستثمار).

$$I = I_0 + iY$$

حيث تشير (I): اجمالي الاستثمار

(I₀): الاستثمار التلقائي

(iY): الاستثمار التبعي، وهو حاصل ضرب الميل الحدي للاستثمار (i) في مستوى الدخل (Y).

العلاقة بين الدخل والاستثمار

يتكون الاستثمار من جزأين:

الاستثمار التلقائي (I_0) وهو الجزء المستقل عن الدخل.

الاستثمار التبعي (I_Y) يتغير بتغير الدخل، وبالتالي فإن التغير في مستوى الدخل يعني تحرك منحنى الطلب على الاستثمار من مكانه.

العوامل المحددة لحجم الاستثمار

١- التوقعات:

- عدم التأكد أو عدم وضوح الرؤية بشأن المستقبل الاقتصادي يحد من قدرة المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.
- عندما يسود شعور **التشاؤم** بالمستقبل لدى المستثمرين، حتى عندما يكون سعر الفائدة أقل من معدل الكفاية الحدية للاستثمار، **يجعل المستثمرين يجمعون عن القيام بالاستثمار ويقل الاستثمار.** وينتقل منحني الاستثمار لأسفل.
- العكس صحيح في حالة شيوع التفاؤل.

٢- مستوى الدخل:

- في حالة **الازدهار** (زيادة معدل نمو الدخل)، يرتفع مستوى الانتاج والمبيعات فترتفع الأرباح مما يؤدي الى **زيادة حجم الاستثمار**، وانتقال منحني الطلب على الاستثمار الى **أعلى**.
- في حالة **الكساد** ينتقل منحني الاستثمار الى **أسفل** حتى مع ثبات سعر الفائدة.

العوامل المحددة لحجم الاستثمار

٣- السكان:

- يسهم النمو السكاني في زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، وبالتالي زيادة الطلب على السلع الرأسمالية التي تستخدم في عملية انتاج السلع الاستهلاكية.
- يتحرك منحنى الاستثمار الى اليمين.
- زيادة عدد السكان تؤدي الى زيادة الاستثمار في المباني السكنية.

٤- التقدم التقني:

- يؤدي اكتشاف طرق جديدة للإنتاج الى زيادة الطلب على رأس المال (الآلات والمعدات الجديدة)، ويتحرك منحنى الاستثمار الى اليمين.

الإنفاق الحكومي (G)

- الإنفاق الحكومي أحد العناصر الهامة من بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.
- الإنفاق الحكومي يلعب أدوار مختلفة بعضها انتاجي وخاصة الخدمات، وتنظيمي ورقابي.

ينقسم الإنفاق الحكومي الى 3 بنود رئيسة هي:

١- المشتريات الحكومية من السلع والخدمات، وهي تتضمن ذلك الجزء من الناتج المحلي الذي تستخدمه الحكومة مباشرة خلال فترة زمنية محددة عادة سنة.

مثل/ دفع المرتبات والأجور لموظفي الدولة، والمستلزمات المكتبية.

٢- المدفوعات التحويلية فهي تشمل مستحقات الضمان الاجتماعي والمساعدات والإعانات التي تقدم للأفراد (مثل إعانات الأفراد).

مدفوعات الفائدة هي عبارة عن مدفوعات نقدية لأولئك الذين يملكون السندات الحكومية.

الإنفاق الحكومي (G)

تقوم الحكومات عادة بتمويل نفقاتها عن طريق:

- ١- الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب المباشرة على دخل الأفراد، أو ضرائب دخل الشركات، أو ضرائب المبيعات، أو الرسوم الجمركية، أو رسوم الخدمات.
- ٢- الإيرادات التي تحصل عليها من بيع ما تملكه من موارد طبيعية، كالبتروول والغاز في حالة المملكة العربية السعودية.

يعتمد حجم الإنفاق الحكومي على: مدى حاجات المجتمع من بنية أساسية وأمن وصحة وتعليم.

ويعتبر الإنفاق الحكومي مستقلاً عن حسابات الأرباح والخسائر والتي عادة تكون مهمة في القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص.

صافي الصادرات

• صافي الصادرات (الميزان التجاري) المكون الرابع للإنفاق الكلي.

الصادرات:

هي تلك السلع والخدمات التي تنتج محلياً ويتم تصديرها الى العالم الخارجي. تعتبر جزءاً من الطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية.

الواردات:

هي الإنفاق المحلي على السلع والخدمات الأجنبية.

صافي الصادرات (صافي الإنفاق الخارجي) (X-M)

الفرق بين ما نصدره وما نستورده.

صافي الصادرات

تعتمد الصادرات والواردات على عدة عوامل من أهمها:

١- الدخل القومي:

عندما يزداد الطلب المحلي على السلع والخدمات في دولة ما فإن جزءاً من هذا الطلب يتم تلبية من الخارج.

مثلاً واردات المملكة تزداد عند ازدياد الدخل القومي وتقل عندما الدخل القومي.

عندما ينمو اقتصاد دولة ما (المملكة مثلاً) تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدلات نمو شركاءها التجاريين، وقد ينتج عن ذلك انخفاض في صافي الصادرات (بسبب زيادة الواردات).

عندما ينمو الدخل القومي للشركاء التجاريين بمعدل أسرع من معدل النمو الاقتصادي في المملكة نتوقع أن يكون هناك نمو في صافي صادرات المملكة (بسبب زيادة الصادرات)

صافي الصادرات

٢- فروقات الأسعار العالمية:

أن انخفاض الأسعار الخارجية للسلع والخدمات لدولة ما مقارنة بالدول الأخرى يزيد من صافي الصادرات لتلك الدولة، وازدياد الأسعار الخارجية يقلل صافي الصادرات لتلك الدولة المعنية.

٣- سعر صرف العملات:

ارتفاع سعر صرف عملة دولة ما يؤدي لارتفاع أسعار منتجاتها وبالتالي انخفاض الطلب على منتجاتها وانخفاض صادراتها ومن ثم انخفاض صافي صادراتها. والعكس صحيح